تبني نظام (LMD) في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر: استجابة للتوجهات العالمية أم ثقافة لتجويد التعليم العالي؟

Adoption of system (LMD) in Algerian higher education institutions: response of trends international or culture of higher education quality?

عرابي محفوظ
طالب دكتوراه علوم بجامعة علي لونيسي-البليدة 2-
البريد الإلكتروني: hafarabi@yahoo.fr
تاريخ الإرسال:2017/12/11 تاريخ القبول: 2017/12/29 تاريخ النشر: ديسمبر 2018
الملخص

نهدف من خلال هذا البحث إلى دراسة واقع الإصلاحات الجديدة في قطاع التعليم العالي بالجزائر والمتمثل في نظام ل م د، حيث تم التطرق إلى التحديات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي، وعرض أهم الجهود التي بذلت في هذا السياق، وكذا الوقوف على المكتسبات التي حققها هذا النظام والعقبات التي تعترض نجاحة وآليات تفعليه بهدف تضييق الفجوة بين الأسس النظرية وإجراءات تطبيقه في الواقع، حيث لابد كخطوة أولى من تشخيص حقيقي لأصل مشاكل هذا النظام التي لا تكمن فيه كنظام مجرد وإنما تكمن في عدم تكييفه مع خوصصة الثقافة السائدة في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر، وهذا ما يتطلب بناء ثقافة التوجه نحو تجويد التعليم العالي وليس فقط تطبيق كل ما هو جديد، وذلك من أجل ضمان الجودة في قطاع التعليم العالي بما يخدم متطلبات التنمية في الجزائر بأبعادها المختلفة.
الكلمات المفتاحية: تحديات التعليم العالي، نظام ل م د، جودة التعليم العالي.

Abstract:

Through this research, we aim to study the reality of the new reforms in Algeria's higher education sector, a system that has been challenged facing institutions of higher education, and the most important efforts made in this context, as well as the achievements of this system The obstacles to its success and mechanisms to narrow the gap between the theoretical underpinnings and the procedures for its application are, in fact, a first step in a real diagnosis of the origin of the problems of this system, which is not a mere system but is not adapted to the privatization of culture in institutions of higher education In Algeria, this requires the building of a culture of orientation towards the improvement of higher education and not just the application of everything that is new, in order to ensure quality in the tertiary sector so as to serve the development requirements of Algeria in its various dimensions.
Keywords: the challenges of higher education, system LMD, quality of higher education.

مقدمة:

في ظل التطور والتقدم الذي يشهده العالم أجمع تتنوع الاهتمامات وتزداد التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، ومما لاشك فيه أن التعليم العالي مرتبط ارتباطا وثيقا بالتغيير البيئي باعتبار أن مؤسساته تعد الحلقة الأهم في هذه السلسة والتي يقع على عاتقها رفد المجتمعات بالكفاءات التي تحمل مسؤولية التنمية بأبعادها المختلفة، ومن ثمة كان لزاما على الفاعلين في السياسات التعليمية تبني استراتيجيات تتماشى ومستجدات العصر، بتبنيها لمعايير جودة تسمح لها بوضع نظام تعليمي يوازن بين الإمكانيات المادية والبشرية والآمال المعقودة عليها والمتمثلة في توفير أكبر قدر من الإطارات والكفاءات التي تحتاجها القطاعات الأخرى.

الإشكالية: في ظل التوجهات السابقة تبنت الجزائر إستراتيجية إصلاحية جديدة مستلهمة من تجارب غربية متمثلة في نظام **LMD**، حيث أريد بهذه الاستراتيجية من الناحية النظرية الانفتاح على المنظومات العالمية باعتماد معايير الجودة في مؤسسات التعليم العالي من خلال ربطها بالمؤسسات الاقتصادية، لكن هل تم تكييف هذه الإصلاحات مع المحيط الثقافي والقيمي الجزائري أم أنها مجرد استجابة للتوجهات العالمية في ظل العولمة؟ وهو ما سنحاول الإجابة علية من خلال هذه الدراسة.

أهمية الدراسة وأهدافها: إن فهم التغيرات المحيطة بمؤسسات التعليم العالي الجزائرية والرغبة في الانفتاح عليها يعكس قدرتها على استباق المستقبل وإعداد الكفاءات اللازمة لسوق العمل، مما يضمن استمراريتها في ظل العولمة، وهذا ما يتطلب تكييف الإصلاحات مع خصوصية البيئة الجزائرية، ومن هذا المنطلق فإن نجاح أو فشل نظام **LMD** مرتبط بمدى فهمه والرغبة في تطبيقه لمواجهة التحديات والتغلب على الصعوبات التي تعترضه والعمل على التحسين المستمر بهدف تجويد التعليم العالي، وعلى هذا الأساس فإن هذه الدراسة ترمي إلى:

– التعرف على التحديات التي تواجهه التعليم العالي بهدف التكيف معها بما يتلاءم وطبيعة مؤسسات التعليم العالي بالجزائر وليس فقط مسايرتها كموضة العصر؛

– التعرف على الدوافع الظاهرة والخفية لتبني الإصلاحات الهيكلية الجديدة في قطاع التعليم العالي بالجزائر، مع إبراز المرتكزات الأساسية لنظام **LMD** والتأكيد على أهمية فهما لإنجاح تطبيقه؛

– التعرف على مدى مساهمة نظام **LMD** في تجويد التعليم العالي بالجزائر، وإبراز العقبات التي تعترضه وأفاقه المستقبلية، بالإضافة إلى توضيح الآليات التي من شأنها أن تؤدي إلى تفعيل تطبيقه.

أولا- التحديات التي تواجه التعليم العالي في الجزائر: يعد التعليم العالي من أهم الوسائل المتاحة أمام الدول النامية لتحقيق تطلعاتها في التقدم والحرية والديمقراطية، والعدالة الاجتماعية، وتتحمل مؤسساته المختلفة هذه الرسالة مما يجعل دورها لا يقتصر على التعليم فقط، وإنما تهتم بالبحث وتطوير المعرفة فضلا عن وظيفتها الاجتماعية ودورها في تحمل مسؤولية التغيير.

وقد تطور مفهوم التعليم العالي بتطور سياساته وتجاربه، وقد ظلت مؤسساته في جميع مراحل تطورها قمة التعليم وقمة البحث العلمي في مجتمعاتها، فهي مؤسسات ذات أثر فاعل وحيوي في المجتمع كونها: "الركيزة الأساسية للتعليم العالي، حيث تساهم في بناء

الإنسان معرفيا وثقافيا وخلقيا ومهاراتيا على النحو الذي يساعد على تنمية الموارد البشرية في كافة التخصصات التي تحتاجها خطط التنمية المستدامة"[1].

وتكمن أهمية مؤسسات التعليم العالي من حيث كونها فكرة ومؤسسة بالنسبة للمجتمع، تتيح الفرصة للتيارات الفكرية والآراء المتباينة للالتقاء والاحتكاك، مما ينجم عنه نمو الطاقات الإبداعية والقدرات الخلاقة، ومن ثم حدوث التغير والتطور، و"مؤسسات التعليم العالي تهدف في حقيقة الأمر إلى تهيئة الظروف للتفاعل بين الطلاب والأساتذة من خلال الدراسة والبحث وصولا إلى تحقيق أهداف المجتمع، وقيادة التغيير فيه"[2]، وإن مهمة التعليم العالي متشعبة الاتجاهات والأدوار وبعيدة الأثر في المجتمع، وعليه فأهدافها لابد أن تتغير وتتطور بتنوع المطالب التي تفرضها العوامل الخارجية على مؤسسات التعليم العالي.

وقد أصبح ضمان الجودة في الوقت الراهن الشغل الشاغل لمختلف أنماط التعليم العالي، هذا الاهتمام بضمان الجودة تمليه عدة متطلبات لتطوير أنماط التعليم العالي، وهو ما دفع بمؤسسات التعليم العالي إلى مراجعة أدوارها وكذا مناهج عملها، ومن بين التحديات التي تواجهها:[3]

1. تكثيف التعداد في التعليم العالي: تحسين مستوى المعيشة في العالم، وخصوصا في البلدان النامية لاسيما في الدول الحديثة جعل السكان يقبلون أكثر فأكثر على مزاولة التعليم العالي، والنتيجة المباشرة لهذا التوجه هو أن كثافة طالبي التعليم العالي في تزايد مستمر مما احدث عجزا في بعض الأنظمة للتكفل بهذه الطلبات، مما يوجب اذا إعادة النظر في التنظيم، وفي كيفية التعامل، وتسيير الحجم المتزايد لطالبي التعليم العالي حتى نضمن مستويات نوعية مقبولة.

2. تنويع التعليم: في نفس المنطق لكثافة التعليم العالي ظهرت بالتوازي ضرورة تنويع التكوينات، التقسيم العالمي للشغل والتخصص، جعل لعالم الأعمال وعالم الشغل متطلبات إضافية تتعلق بالتكوين والتخصص تفوق بكثير التكوين الكلاسيكي العام، هذا المطلب الجديد جعل مؤسسات التعليم العالي تقترح مجلات تكوين بتخصصات متنوعة حتى تلبي حاجات عالم الشغل.

3. العولمة، التدويل وفتح التعليم العالي على القطاع الخاص: مع ظهور العولمة بكافة أبعادها (الاقتصادية، الثقافية...الخ) وتطور تقنيات الإعلام والاتصال وفتح الأسواق والعولمة المالية، ظهر تطابق في كيفية التعامل وعلى عدة أصعدة، فقطاع التعليم العالي هو الأول الذي تأثر بهذه التحولات، وفي نفس السياق ومع فتح الأسواق تم فتح قطاع التعليم العالي للقطاع الخاص، رغم وجود مؤسسات خاصة للتعليم العالي تقدم تكوينا ممتازا فإن تنظيم مثل هذه "السوق" من طرف السلطات العمومية أصبح ضروريا حتى تخضع بعض

---

[1] الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد (جمهورية مصر العربية)، **دليل تقويم واعتماد الجامعات**، متاح على الموقع:
http://www.naqaae.org/main/pdf/uni/manuals/universities_accreditation_manual.pdf تاريخ الاطلاع: 2016/12/18 على الساعة 16:45.

[2] معوض صلاح الدين إبراهيم، **المناخ المؤسسي السائد في إدارة التعليم الجامعي دراسة ميدانية لجامعة المنصورة**، التعليم الجامعي في الوطن العربي، الكتاب السنوي في التربية وعلم النفس، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1987، ص 329.

[3] بداري كمال وآخرون، **ضمان الجودة في قطاع التعليم العالي إعداد وإنجاح التقييم الذاتي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص 30-33.

المؤسسات التي تسعى إلى تحقيق أرباح إلى متطلبات النوعية ولا تتحول إلى "مصانع للشهادات" فضمان الجودة والتقييم أصبحا شرطين أكثر من ضروريين.

4. صعوبات التمويل: نقص الميزانية، تنويع مصادر التمويل والاستقلالية: على المستوى العالمي نجد أن أغلبية مؤسسات التعليم العالي تمول بنفقات عمومية في إطار العولمة الاقتصادية ومنطق السوق، اضطرت السلطات العمومية هنا وهناك إلى ممارسة سياسات التقشف مع الطلب من مؤسسات التعليم العالي تنويع مصادر تمويلها، والسعي أكثر فأكثر إلى تحقيق الاستقلالية، فالمطلوب من مؤسسات التعليم العالي إيجاد مصادر أخرى للتمويل مع تحسين الاداء، الخبرات ونتائج البحث، بالتوازي مع ذلك ونظرا للتمويل العام المستمر فإن السلطات العمومية تراقب أكثر فأكثر نفقات مؤسسات التعليم العالي، والتي تشترط مقابل التمويل مزيدا من الشفافية ومزيدا من النجاعة والفعالية.

5. بطالة خرجي التعليم العالي: بطالة خريجي التعليم العالي ظاهرة عالمية، هذا المشكل يشهد أولا على صعوبة وضع توافق بين التكوين والتشغيل، غير أن في الواقع المسألة أكثر تعقيدا فاللجوء إلى تحقيق ضمان الجودة يعتبر وسيلة فعالة يمكنها تقليص حدة الظاهرة، لان العملية ذاتها والأدوات التي تستعملها تمكن من ترشيد مسارات إحداث تكوين وتشخيص الحاجيات، كما أنها تحث إلى أكثر حوكمة بين مؤسسات التعليم، واهم المستعملين من ناحية أخرى فإن ضمان الجودة يضع آليات متابعة مستقبل خريجي الجامعات وتطور نتائج التعليم والتقييم الاستراتيجي للتكوين سواء كان ذلك في إطار التقييم الذاتي المنجزة من طرف المؤسسات نفسها أو من طرف هيئات تقييم خارجية.

إن التحديات والرهانات التي تواجه دول العالم المختلفة خاصة النامية منها لا تكمن فقط في الحاجة الملحة إلى المشاركة في مجتمع المعرفة، وإنما تكمن أيضا في كيفية التطبيق الفعال والناجح لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتحكم في كيفيات استخدمها بهدف تضييق الفجوة التنموية بين الدول، وهذه التطلعات لا يمكن تحقيقها إلا من خلال تطوير المنظومة التعليمية بصفة عامة ومنظومة التعليم العالي على وجه الخصوص، لذلك سعت الوزارة الوصية على قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر إلى بذل مجهودات للإصلاح هذا القطاع من أجل إعطاء دفعة قوية للتعليم العالي بهدف مواكبة التطورات العالمية من جهة، ومن جهة أخرى تطوير تحقيق قفزة تنموية نوعية بمساهمة أفراد المجتمع الجزائري عن طريق تجويد التعليم العالي وتفعيل الدور الاقتصادي والاجتماعي لمؤسسات التعليم العالي.

ثانيا- الهيكلة الجديدة لإصلاح التعليم العالي في الجزائر: بناءا على ما تقدم من تحديات أعادت الجزائر تنظيم التعليم العالي للتأقلم مع التغيرات العالمية المسارعة، حيث قامت اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية بالتقدير الموضوعي لمختلف الصعوبات التي تمس النظام التعليم الجزائري، واقتراح الحلول التي تمكن مؤسسات التعليم العلي من القيام بالدور المنوط بها بفعالية من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد واللاحق بركب التقدم ومواكبة التطورات ومسايرة التغيرات التي أفرزتها العولمة والاقتصاد المعرفي، فعلى ضوء التوصيات هذا اللجنة وتبعا للمخطط الخاص بإصلاح النظام التربوي المتبنى من طرف مجلس الوزراء في 20 أفريل 2002 تم تحديد إستراتيجية على المدى القصير؛ المتوسط والطويل لتطوير القطاع خلال المرحلة 2004-2013 تتضمن وضع برنامج تطوير عام وعميق للتعليم العالي، ففي المرحلة الأولى تم وضع هيكلة جديدة للتعليم تستجيب للمعايير الدولية وتكون مصحوبة بتحيين وتأهيل مختلف البرامج التعليمية معتمدة على تنظيم جديد للتسيير البيداغوجي، والتي تمت دراستها من طرف الخبراء لفتح التكوين

في مجال **LMD** وذلك في ديسمبر 2003، وانطلقت دراسة الملفات في 07 جانفي 2014، وبدأ على إثرها التفكير في فتح تخصصات جديدة في **LMD** وهذا ضمن الندوة الجهوية للتنسيق في 29 فيفري 2004 لتصادق عليها إدارة التكوين العالي بعد رأي اللجنة الوطنية للتأهيل[1]، وفي سبتمبر 2004 شرعت الجامعات الجزائرية بتطبيق نظام **LMD** حيث شملت كل من جامعة عنابة؛ أم البواقي؛ برج بوعريريج؛ قسنطينة؛ البليدة؛ بجاية؛ مستغانم؛ بومرداس؛ الجزائر ووهران، وفي الوقت الحالي هذا النظام معمول به في مختلف مؤسسات التعليم العالي بالجزائر.

1. دوافع إصلاح التعليم العالي: إن اصلاح التعليم العالي هو حتمية فرضتها التغيرات العالمية الجديدة التي سبق الإشارة إليها، وعليه فإن التفكير في الإصلاح التعليم العالي بالجزائر لم يكن وليد الصدفة، بل نتيجة عدة دوافع والتي يمكن حصرها فيما يلي:[2]

– تزايد القناعة لدى المسؤولين في الحكومات بأن النجاح الاقتصادي يتطلب قوى عامة جديدة الإعداد، وهذا لا يتأتى إلا من خلال برامج تعليمة وتدريبية جيدة النوعية في مؤسسات التعليم العالي؛

– ازدياد التنافس بين المؤسسات الجامعية على استقطاب الطلاب وعلى الحصول على دعم مالي من الحكومات أو الشركات الكبرى؛

– ارتباط كثير من دول العالم باتفاقيات التجارة الإقليمية والدولية والمجالس المهنية ومنظمات التعليم العالي الدولية، ومنظمات التعاون والتمويل، مما زاد الدعوة إلى الحرص على النوعية العالية في الصناعات والأبحاث والمواد التعليمة، وزاد من العراك الأكاديمي للطلاب والمعلمين والباحثين؛

– ظهور الحاجة في المجتمع الجامعي إلى التكامل والانسجام بين مستوياته المختلفة (هيئة التدريس، والإدارة الجامعية، أولياء الأمور، والطلاب)؛

– الحاجة إلى تعزيز ثقافة جامعية مؤيدة للتطوير والتحديث؛

– حاجة الجامعات إلى مساحة من الحرية في اتخاذ القرار وتدعيم تمويل مشروعات الجامعات؛

– عدم توجه البرامج الدراسية بشكل كاف للتلبية الاحتياجات الحقيقة لسوق العمل وتزويد الخريجين بالمهارات والمعارف اللازمة لتحقيق ميزة تنافسية لهم.

بالإضافة إلى الدوافع السابقة، جاء الإصلاح الجديد لمنظومة التعليم العالي بالجزائر على ضوء جملة من الاختلالات التي شهدها النظام التعليمي القديم(النظام الكلاسيكي)، ويمكن إجمالها فيما يلي:[3]

---

[1] **Note d'orientation relative à la mise en œuvre de la réforme des enseignements supérieurs**, 07/09/2001, PP1-3.

[2] بوساحة نجاة، **إشكالية إنتاج المعرفة في الجامعة الجزائرية مقاربة سوسيولوجية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012، ص209.

[3] كمال بداري، عبد الكريم حرز الله، **ل م د مصدر تقوية البيداغوجيا النشطة**، مداخلة مقدمة ضمن أعمال اليوم الدراسي كيف ننجح في الانتقال من الثانوية إلى الجامعة، الديوان الوطني للتربية والتكوين، جامعة المسيلة، الجزائر، يوم 13 ديسمبر 2008، ص2.

– اعتماد الجامعة على نظام توجيه مركزي تسبب في خيبة أمل الكثير و أدى إلى انسدادات تجسدت من خلال نسبة الرسوب العالية، بالإضافة إلى نمط انتقال سنوي يفتقد إلى المرونة، هذا ما افرز تسربات معتبرة زادت من حدتها الآثار السلبية لإعادة التوجيه؛

– ثقل نظام التقييم والتطبيق الفعلي للبرامج المقررة، وعدم تنسيق الكثير من التخصصات المفتوحة في الجامعة مع شعب البكالوريا الموجودة؛

– هيكلة أحادية مع وجود مسارات تكوين مغلقة، بالإضافة إلى ضعف نظام التقييم؛

– حجم ساعي مثقل ودورات امتحان مضاعفة مما يعيق السير البيداغوجي؛

– نسبة تأطير غير كافية ترتبت عنها مردودية ضعيفة للتكوين خاصة فيما بعد التدرج ، وذلك بسبب هجرة الأساتذة الباحثين؛

– تكوين قصير المدى غير مرغوب فيه لم يحقق الأهداف التي أنشأ من أجلها.

2. مفهوم نظام (LMD): وهي التسمية المختصرة لنظام الليسانس والماستر والدكتوراه، ولا تعبر هذه التسميات عن شهادات فحسب بل هي كذلك مستويات يتم الحصول عليها في إطار مسارات دراسية يسمح كل منها باكتساب عدد معين من الأرصدة الى خلق تجانس مسالك التكوين في التعليم العالي وإلى تشجيع حركية الطلبة على المستويات الجهوية والوطنية والدولية، فهو نظام خاص بالتعليم العالي يتشكل من ثلاثة مراحل دراسية هي: ليسانس، ماستر ودكتوراه، في المرحلة الأولى يتلقى الطالب تكوينا لمدة ثلاث سنوات في شكل سداسيات، أما مرحلة الماستر فهو تكوين يلي مرحلة ليسانس يدوم لسنتين من أجل التخصص ويتطلب إجراء مسابقة، وقد يكون الماستر مهنيا أو أكاديميا، وأخيرا مرحلة الدكتوراه تلي مباشرة مرحلة الماستر تمتد لمدة ثلاث سنوات[1].

أي أن نظام **LMD** هو إصلاح للتعليم العالي يهدف إلى هيكلة مجموع الشهادات الجامعية، حيث يجعل محتويات التعليم منسجمة ومتطابقة على المستوى الوطني، وبالتالي تسهل وتيسر حركة الطلبة بين مختلف الجامعات والاختصاصات العلمية، يشمل في هيكلته ثلاث مراحل تكوينية، تتوج كل واحدة منها بشهادة جامعية:

- **المرحلة الأولى:** درجة **الليسانس** (بكالوريا+3 سنوات)، تتوج بشهادة الليسانس وتقتضي الحصول على 180 رصيدا.

- **المرحلة الثانية:** درجة **الماستر** (بكالوريا+5 سنوات)، تتوج بشهادة الماستر وتقتضي الحصول على 120 رصيدا. ويستطيع الطالب اتباع مسارين للتعليم سواء المهني أو النظري والبحث.

- **المرحلة الثالثة:** درجة **الدكتوراه** (بكالوريا+8 سنوات)، تتوج بشهادة الدكتوراه، وهذه المرحلة تفتح للطالب بعد حصوله على الماستر، ويمكن تلخيص أطوار التكوين في ظل نظام **LMD** في الشكل الموالي:

[1] قموح عبد المجيد، **مجلة صدى الكليات**، المديرية الفرعية للنشاط العلمي والثقافي والرياضي، جامعة منتوري، قسنطينة، العدد 19/ 16 ماي 2008، ص26.

الشكل رقم (01): أطوار التكوين في ظل نظام LMD

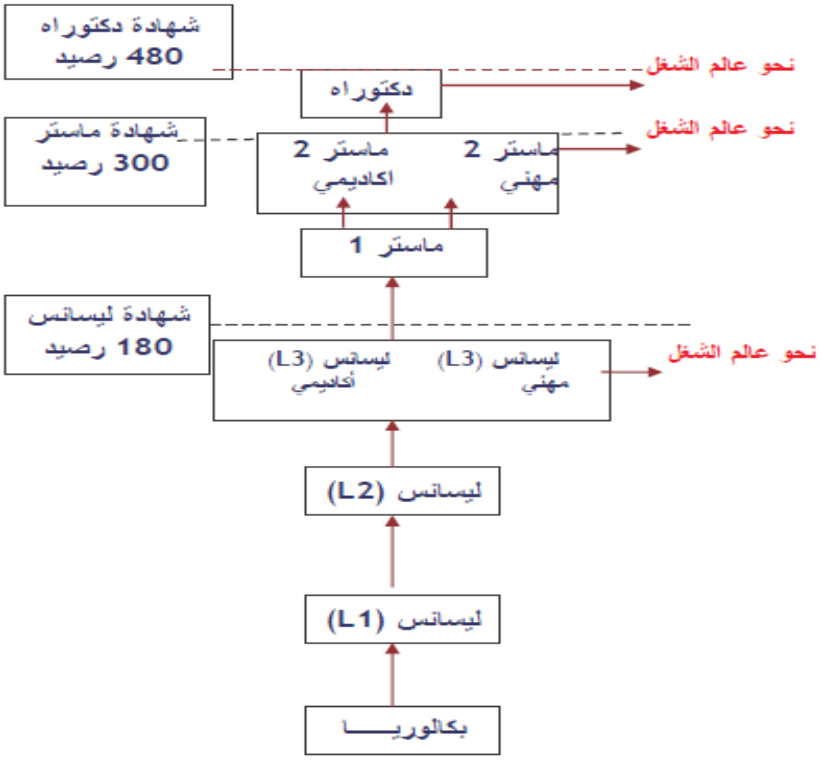

هيكل أطوار التكوين في ظل نظام (ل.م.د)

المصدر: http://fsssh.univ-skikda.dz تاريخ الإطلاع: 2016/12/19 على الساعة: 21:15.

3. أهداف نظام (LMD): لقد سعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر من خلال تطبيق هذا النظام في مؤسسات التعليم العالي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، وتتمثل أهم هذه الأهداف فيما يلي:[1]

- ضمان تكوين نوعي يأخذ بعين الاعتبار التكفل بتلبية الطلب الاجتماعي الشرعي في مجال الالتحاق بالتعليم العالي؛
- تحقيق تأثير متبادل مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي بتطوير كل التفاعلات الممكنة بين الجامعة والمحيط الذي تتواجد فيه؛
- تكوين آليات التكيف المستمر مع تطور المهن والحرف؛
- تقوية المهمة الثقافية للجامعة بترقية القيم العالمية التي يعبر عنها الفكر الجامعي خاصة المتعلقة بالتسامح مع الآخر؛

[1] زين الدين بروش، يوسف بركان، **مشروع تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر -الواقع والآفاق-**، المؤتمر العربي الثاني الدولي لضمان جودة التعليم العالي، 2012، ص812.

– التفتح أكثر على التطور العالمي، وعلى الخصوص في مجال العلوم والتكنولوجيا؛

– ترسيخ أسس الحوكمة ترتكز على التشاور والمشاركة؛

– بالإضافة إلى تقديم تكوين نوعي لضمان إدماج مهني أحسن، التكوين للجميع وعلى مدى الحياة، استقلالية المؤسسات الجامعية، انفتاح الجامعة على العالم.

ولحد الساعة وبعد مرور اثنى عشر (12) سنة تطبيق النظام الجديد وبالرغم من الصعوبات الناجمة عن تطبيقه لم يحظى بالإجماع التام، ويمكن التأكيد على أن هذا النظام أضحى يطبع مشهد التعليم العالي في الجزائر، بحيث أن جل الجامعات وبنسبة تضاهي 100% تطبقه في جل التخصصات، ويبقى أن الحكم على كفاءة وفعالية هذا النظام من حيث مدى تحقيقه للأهداف المسطرة له يقسم آراء الباحثين والملاحظين بين نجاح أو فشل هذا النظام، لكن من الجدير بالاهتمام التركيز على تقويم مسار تفكير وتطوير ثقافة تغيير وتجديد لكل الأطراف المعنية بالنظام انطلاقاً من الأساتذة الإداريين، وحتى الطلبة.

4. خصائص نظام (LMD): يتميز نظام **LMD** بمجموعة الخصائص التي تميزه عن النظام الكلاسيكي منها:[1]

– تمكين الطلبة الجدد من التأقلم مع الحياة الجامعية، والتعرف على الفروع والتخصصات المفتوحة بشكل تدريجي؛

– يمكن الطلبة الأوائل من مواصلة الدراسة في الماستر والدكتوراه؛

– يقرب الطالب من الأستاذ والإدارة وهذا ما يعزز قنوات الاتصال ويحسن الأداء الفردي والجماعي؛

– يخفف من شروط الانتقال من سداسي إلى آخر؛

– قدر على توجيه البحث العلمي والتكنولوجي نحو إبداع وابتكار أكثر يضمن توليد المعرفة؛

– يتميز بالمنافسة والتفتح اللتان أصبحتا من مميزات نظام التعليم العالي؛

– مستحدث لفضاءات جامعية إقليمية ودولية ، تسهّل حركة كل من الأستاذ – الطالب- الباحث من مختلف الأقطار؛

– تنظّم مجالات التكوين مجموعة من الفروع والتخصّصات والشعب في شكل مسالك تكوين نموذجي؛

– كما يتميز نظام التعليم الجامعي **LMD** ، بإسناد ملحق للشهادة، والمتمثلة في الوثيقة التي تقدّم للطالب مع الشهادة، وتعرف هذه الوثيقة بالمؤهّلات المكتسبة و الأرصدة المتحصل عليها خلال المسار التكويني للطالب، وتحتوي كذلك على معلومات حول الطالب والمؤسسة التي ينتمي إليها وكذا مستوى الشهادة[2]؛

---

[1] متاح على الموقع الإلكتروني:
http://fd.univ-boumerdes.dz/archives/lmd.pdf تاريخ الإطلاع: 2016/12/19 على الساعة: 13:50.

[2] سعدان شبايكي، **الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتطبيق نظام التعليم العالي ل م د**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، الجزائر، العدد5، 2011، ص ص 10-11.

– يتميّز نظام **LMD** بنظامه الزمني الذي يعتمد على نظام السداسيات، إذ يعادل كلّ سداسي 14 أسبوعا، ويعتمد هذا النظام على ثلاث عناصر أساسية وهي:[1]

- **الرسملة**: وتتمثل في الوحدات الدراسية المكتسبة، والتي تحصّل فيها الطالب على معدّل ولا يعيدها حتى إذا حوّل إلى جامعة أخرى.
- **الحركية**: وهي نظام حركي يمكّن الطالب من التسجيل في أيّ جامعة أخرى تعتمد على نظام **LMD**.
- **الموضوعية**: إذ أنّ فلسفة التكوين ضمن نظام **LMD** تضع في الحسبان الملائمة لواقع ومتطلبات سوق العمل.

ثالثا- نظام (LMD) في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر ورهان الجودة: تعتبر الجودة أحد أهم الأساليب التي يعتمد عليها لتحسين جودة التعليم العالي، والارتقاء بمستوى أدائه بما يتماشى ومتطلبات سوق العمل في ظل الانفجار المعرفي، الذي لا يمكن مواجهته والتعايش معه إلا من خلال الارتقاء بمستوى الإنسان بما يتوافق ومتطلبات هذا الانفجار الهائل الذي صار من الصعوبة التحكم في مسيرته بكافة الوسائل، وهذا ما دعا بعض المفكرين إلى أن يطلق عليه عصر الجودة، وبهذا لم تعد الجودة ترفا تربويا تسعى إليه المؤسسات التعليمية، أو بديلا يمكن الأخذ به أو تركه، بل أصبح ضرورة ملحة تمليها حركة الحياة المعاصرة، إذ أن الأنظمة التعليمية بمختلف مؤسساتها وإداراتها لم يعد أمامها خيار سوى مفهوم الجودة في كل مراحلها.

ومن أجل تجويد التعليم العالي وجب على مؤسساته ضمان تطبيق مبادئها، عن طريق مجموعة من الإجراءات المنظمة في الإدارة والتقييم لضمان الوصول إلى مستوى معين من الجودة أو الارتقاء بمستوى الجودة في التعليم العالي، بما يعزز ثقة من يهمه الأمر مباشرة في نظام التعليم ومخرجاته، وإن نظام التكوين في **LMD** يقصد بها عملية إيجاد آليات وإجراءات تطبق في الوقت الصحيح والمناسب للتأكد من أن الجودة المرغوبة ستتحقق بغض النظر عن كيفية تحديد معايير الجودة، حيث أن الهدف الجوهري من الإصلاحات في مختلف القطاعات ليس غاية في حد ذاته بل وسيلة للوصول إلى الجودة، وعليه لا يجب تبني الإصلاحات كموذة لمواكبة العصر بل للتطوير والتحسين المستمرين.

فنظام **LMD** ليس نظاماً تعليمياً عربياً ولا جزائري، بل هو نظام غربي فصّل على مقاس أصحابه، وإن كان الاستيراد في المجال الاقتصادي محذوراً فإن استيراد المناهج والنظم التعليمية الأجنبية المعدة أساساً لبيئة تختلف ثقافياً واجتماعياً وسياسياً واقتصادياً عن بيئتنا أخطر من ذلك بكثير إلى درجة تجعل المقارنة بينهما عملاً غير مبرر لدى المدركين لحقيقة التحديات التي تفرضها قضية الوجود ومسألة الخصوصية، في ظل التغيرات التي أفرزتها ظاهرة العولمة وهو ما يشكل بحق أول التحديات التي يواجهها إصلاح التعليم ببلداننا، فالتبني لنظم الغير المختلف عنا ديناً ولغة وتاريخاً وثقافة قد حول فعلاً مجتمعاتنا وطلابنا وجامعاتنا إلى حقل للتجارب، ولا شكك أن اعتمادنا الكلي في الإصلاح على نظام تعليمي وُضع لبيئة تختلف عن بيئتنا، وقصد به مواجهة تحديات غير تحدياتنا وطلب أهداف وأولويات ليست بالضرورة هي نفس الأهداف والأولويات التي نطمح إليها إن لم تكن متناقضة لما نطمح إليه أحياناً كما هو الشأن بخصوص استقطاب الكفاءات مثلاً، وهذا يجعلنا

---

[1] بن عيشاوي أحمد، **التعلم الجامعي في الجزائر وتحدّيات التنمية المحلية**، ورقة علمية مقدّمة للملتقى الوطني الأول حول تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لسوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية، جامعة الجلفة، 2010، ص261.

نطرح هذا التساؤل: "هل نظام **LMD** نظام تعليمي خاص بفرنسا والاتحاد الأوروبي أم هو نظام عالمي يصلح لكل مكان؟"، يقول الخبراء أن **LMD** نظام نشأ ضمن التكوين المعرفي الفرنكفوني، وبالنسبة للجزائر فهو نسخة طبق الأصل للنظام الفرنسي.

ولكن من الخطورة فعلاً أن نقتبس التجارب ذات المحتوى الاجتماعي والثقافي وربما السياسي أيضاً، فما بالك إذا كانت عوامل فنية تميز هذه التجربة عن تلك، فالمشكلة ليست في الاستفادة من نظم الغير وتجاربه الناجحة، وإنما في استيراد مناهج ذات محتوى ثقافي واجتماعي وسياسي دون تكييف لها مع الواقع الجديد المختلف ثقافياً.

ومن ثم فالتعويل على نظام تعليمي أجنبي دون تكييف له لينسجم مع البيئة المحلية وخصوصيات المجال المراد إصلاحه، يشبه في أحسن أحواله الدواء الذي يتناوله المريض بناءً على وصفة قدت لمريض آخر اتكالاً على أنهما مصابان بنفس المرض دون التفات إلى الفارق في السن والجنس والحالات الخاصة المحتملة، أو كضعيف البصر يريد أن يستعمل نظارة صممت لشخص آخر كان مصاباً بنفس ما هو مصاب به، وواضح أن الحل الحقيقي الذي ينبغي أن يلجأ إليه هنا يتمثل في تصور لنموذج يستجيب لمقتضيات البيئة العالمية وفي الوقت ذاته لمتطلبات البيئة المحلية بدون بلورة شكل جديد للتعاون المتبادل وفق ما يقتضيه العلم والتقنية ومشكلات البيئة...، إن هذا الأمر وإن بعد الأمد أو صعب المنال يبقى الحل الأمثل والبديل الحقيقي الذي تنتظره جامعاتنا وأجيالنا لتفادي سلبيات تكرير تجارب الغير بحذافيرها دون مراعاة للخصوصية، فإن كان ولابد من الاستفادة من تجارب الغير فلا بديل عن اختيار الناجحة منها، مع تكييفها وإخضاعها لشروط البيئة المحلية بخصوصياتها لا سيما الثقافية منها[1].

ومن هنا كان لزاماً على مؤسسات التعليم العالي بالجزائر الأخذ بعين الاعتبار خلق ثقافة تنظيمية تتناسب ومبادئ هذا النظام وفي نفس الوقت تتوافق مع الخصوصيات الثقافية والاجتماعية للمجتمع الجزائري، وهذا ما جعل تطبيق نظام **LMD** يواجه العديد من العقبات التي حالت دون تحقيق الأهداف المرجوة منه.

رابعا- معوقات تطبيق نظام (LMD) في الجزائر: يسمح نظام **LMD** بتكوين جامعي يتسم بالحيوية والحداثة، ويلبي بكل فعالية احتياجات كل من المحيطين الاقتصادي والاجتماعي ومتفتح عليهما، غير أن نجاح أي نظام تعليمي مرهون بمدى تقبله من طرف المعلم والمتعلم ومدى انسجامه مع معطيات ومتطلبات المحيطين الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم توفير الوسائل المادية والبشرية لإنجاحه، وهذا ما يُعاب على تجربة اعتماد **LMD** في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر، حيث أنه طبق مباشرة دون دراسة للوضع السائد الذي خلفه النظام الكلاسيكي، ودون استشارة من يهمهم الآمر، لذلك نجم عن هذه الحالة عدة عقبات وقفت في طريق ناجح لهذا النظام ومن أهم العقبات نذكر:

– نقص المرافق البيداغوجية، المخابر، قاعات المطالعة، المكتبات المتخصصة والكتب العلمية المسايرة للتطور الحاصل في مجال التعليم، مما يجعل الطالب لا يستعمل الوقت الممنوح له بشكل عقلاني في هذا الإطار؛

---

[1] تواتي عبد القادر، **تحديات وعقبات تواجه إصلاح التعليم العالي ونظام ل.م.د في الجزائر**، أعمال اليوم الدراسي حول إصلاحات التعليم العالي والتعليم العام: الراهن والآفاق، جامعة مولود معمري بتيزي وزو، كلية الآداب واللغات، 22 أفريل 2013 بجامعة البويرة، الجزائر، ص ص 54-55.

– قلة التأطير مع انعدام شبه كلي لدور الأستاذ الوصي، مما يجعل هذا النظام غير قادر على تحقيق الطموحات المرجوة منه وخاصة التكوين النوعي؛

– انعدام العقود مع الشريك الاقتصادي والاجتماعي، وغياب البحوث والخرجات العلمية ذات المستوى العالي، والتربصات الميدانية التي تؤهل الطالب لتقلد المناصب الموافقة فعلا للشهادة التي تحصل عليها؛

– قلة المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، قلل من فرص إيجاد مناصب عمل بالنسبة لخريجي هذا النظام، خاصة أن غالبية الشهادات التي يحملها المتخرجون لا تعكس فعلا مستواهم العلمي والمهني؛

– قلة الإعلام في الأوساط الطلابية، جعل الطلبة المسجلون في نظام ل م د لا يعرفون شيئا عنه وعن مستقبلهم التعليمي، مما دفع بهم إلى النفور والعزوف عنه؛

– انعدام الاهتمام والجدية لدى الطلبة؛

– انعدام القوانين الخاصة به خلق نوعا من الضبابية لدى مؤسسة الوظيف العمومي نجم عنها عدة مشاكل في قبول الشهادات الخاصة به، مقارنة بشهادات النظام القديم؛

– تفرض عملية تطبيق هذا النظام تحديات كبيرة ، عجزت الأسرة الجامعية من رؤساء الجامعات والأساتذة على استيعابها، خاصة في كمية ونوعية الإمكانيات المادية والبشرية التي يتطلبها.

وقد استعملت الوزارة الوصية كل الطرق والأساليب قصد تطبيق هذا النظام وتعميمه على الجامعات الجزائرية متناسية طريق الحوار والنقاش مع كل الشركاء لإيجاد الآلية المناسبة لتطبيقه[1].

ما يلاحظ كذلك أن هذا النظام يواجه صعوبات كبيرة في التطبيق كونه ليس متعلقا بالجامعة وحدها بل يتعداها إلى الشريك الاقتصادي الذي هو الأخير يخوض تجربة جديدة متمثلة في الخوصصة والمؤسسات الصغيرة وفتح المجال للمستثمر الأجنبي، يضاف إلى ذلك عدم استعداد واستيعاب الأسر الجامعية وعلى رأسها رؤساء المؤسسات الجامعية والأساتذة للتحديات التي يفرضها النظام الجديد، هذا الأخير يستوجب استفسارا قويا لجميع الإمكانات المادية والبشرية.

وما يمكن ملاحظته أيضا في الآونة الأخيرة زيادة كبيرة لعدد الطلبة، يتبعه بالضرورة زيادة في عدد المتخرجين من الجامعات وفي مختلف التخصصات، وما يمكن استخلاصه من تتبع وتشخيص للتعليم العالي في الجزائر هو اعتماد الجامعة الجزائرية على الكم على حساب النوع، فلم يعد التعليم قادرا على توفير الإطارات المؤهلة واللازمة لتطوير الاقتصاد[2].

خامسا- الآفاق المستقبلية لتطبيق نظام (LMD) في الجزائر: رغم أن تطبيق نظام **LMD** في الجزائر لم يرقى للمستوى المطلوب بسبب العقبات الكثيرة التي واجهته، إلا أن

---

[1] حفيظة يحياوي، **تطبيق نظام ل م د في الجامعة الجزائرية قسم اللغة والأدب العربي بجامعة البويرة**، مداخلة تدخل ضمن اليوم الدراسي حول إصلاحات التعليم العالي والتعليم العام: الراهن والآفاق، مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، جامعة مولود معمري –تيزي وزو- كلية الآداب واللغات، يوم 22 أفريل 2013 بجامعة البويرة، ص 91.

[2] مختار عيواج، **التكامل بين مخرجات نظام LMD ومتطلبات سوق العمل في الجزائر**، المؤتمر الدولي الثالث حول تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام والخاص، 28 أفريل- 1 ماي، 2014، الأردن، ص ص 11-12.

مؤسسات التعليم العالي بالجزائر ما زالت تعول عليه في تحقيق الكفاءة العلمية والمهنية وذلك من خلال مجموعة من المكتسبات التي يفترض أن يحققها هذا النظام والتي نوجزها فيما يلي:[1]

– القدرة على استيعاب الأعداد المتزايدة للطلبة، وتنظيم أحسن للدراسات، وتقليص الحجم الساعي الأسبوعي، ومن جهة أخرى سيسمح هذا النظام نظرا لمرونته ووظيفته بالانتقال من منطق المسارات الحتمية إلى منطق المسارات الفردية الاختيارية بشكل أكثر سيولة مع مراعاة انسجامها ألتأهيلي والتكويني؛

– رفع مستوى التعليم الجامعي وتنظيمه، وجعله متلائما مع التعليم العالي في كل أنحاء العالم وتسهيل المبادلات التي باتت ضرورية بالنسبة للجامعة، وكذا تسهيل الحركية والتعاون والاعتراف المتبادل للشهادات؛

– تشجيع انفتاح الجامعة الجزائرية على عالم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تحسين المردود العلمي والمهني، ومنح التعليم العالي نوعا من المرونة اللازمة وقدرة أكبر على التكيف؛

– توفير حركية أكبر للطالب، خاصة وأن المبدأ يتمثل في جعل الطالب يصل إلى أعلى مستوى تسمح له به مهاراته وقدراته الذاتية، وذلك من خلال تنويع مدروس للمسارات التعليمية، كما أن هذا بدوره سيسمح للطالب في جميع مستويات الدراسة بالاندماج في سوق العمل؛

– تثمين العمل الشخصي للطلبة، وتقوية نظام المراقبة المستمرة للمعارف بغية تحقيق تكوين نوعي؛

– إن تقليص مدة التكوين العالي التي يفرضها هذا النظام، ستجعل منه تكوينا مستمرا ومرنا لذلك ينبغي تعزيز وتقوية استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في مجال التعليم العالي؛

– إن هذا النظام سيسمح باحتساب الخبرات المهنية وكذا تجاوز الصعوبات الناجمة عن تعريف المسارات المتوجة بالشهادة وضبطها، يمكن لنظام ل م د إذا ما طبق بشكل جيد في الجزائر أن يساهم في تطوير التعليم ، واقتصاد الكثير من الوقت والإمكانيات، واللحاق بركب الأمم المتقدمة التي اعتمدت هذا النظام.

سادسا- آليات تفعيل نظام (LMD) في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر: إن التغييرات العميقة التي لحقت بالنظام الدولي والإقليمي في المجالات المختلفة وضرورة ربط التعليم العالي بالاهتمامات والحاجات اليومية للمواطنين يتطلب إعادة النظر في وظائف مؤسسات التعليم العالي، وكيفية توفير مخرجات ملائمة لسوق العمل، والتأكيد على تطوير الأداء الجامعي ووضع مؤشرات للأداء، ونظاماً للاعتماد الجامعي بغية ضمان الجودة والتطوير المستمر للنظم الجامعية، ولاشك أن الحاجة إلى التخطيط تتطلب إدراك التغيير في التعليم العالي على ضوء المحاور الأربعة:

1. سياسات التوسع في التعليم: باعتبار أن التعليم مفتاح الحراك الاجتماعي، والفرصة الاقتصادية، والرفاهية، وتلبية حاجات الاقتصاد المتقدم، وتوفير مقومات عملية تحديث المجتمع، بحيث يجب أن لا تكون سياسة التوسع في التعليم العالي بالكم على حساب الكيف، وهذا بهدف تفعيل الدور الاقتصادي والاجتماعي لمؤسسات التعليم العالي بالجزائر.

[1] حفيظة يحياوي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 94-95.

2. تحديث نظم وأساليب الدراسة الجامعية: أثرت تكنولوجيا المعلومات والحاسب الآلي بشكل جذري على نظم وأساليب التدريس في التعليم العالي، مما يتطلب من مؤسسات التعليم العالي بالجزائر إلى مساعدة الطلاب على اكتساب مهارات التعلم وخاصة أساليب التعلم الذاتي والابتعاد عن أساليب التلقين التي تطبع أساليب الدراسة في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر، بالإضافة إلى الاهتمام بالتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس لتحسين فعالية وكفاية الطالب والإدارة.

3. توجيه البحث العلمي بالجامعات لخدمة منظمات الأعمال: في ضوء التغيرات والتحولات العالمية يتطلب الأمر من مؤسسات التعليم العالي بالجزائر ربط البحث العلمي بقضايا منظمات الأعمال باعتبارها مؤسسات تساعد في عملية صنع القرارات التنموية، وتحليل السياسات، وتكوين اتجاهات تطبيقية لدى الطلاب والباحثين نحو البحث والقدرة على حل المشكلات باستخدام المعرفة المتاحة والقدرة على التعلم الذاتي وغيرها داخل منظمات الأعمال.

4. الاتجاه إلى جودة التعليم العالي بما يناسب متطلبات سوق العمل: تبني الاتجاه بضرورة تقويم أداء مؤسسات التعليم العالي ووضع نظم للاعتماد لتحقيق الجودة والفاعلية في منظومة التعليم العالي، وهذا سيكون انعكاسات إيجابيات على منظمات الأعمال، فالتحدي الراهن والمستقبلي المطروح على التعليم العالي بالجزائر يتطلب قدرة غير مسبوقة في التعامل معه، وهذا يتطلب دراسة:

- وضع المعلمين وإمكانية تطويرهم من حيث المهارة والمعلومات بما يناسب ومتطلبات إدارة منظمات الأعمال؛
- وضع المناهج، ومدى مناسبتها مع المعلومات الحديثة وحاجة سوق العمل؛
- وضع الطلاب، ومدى تفاعلهم مع التطور الحادث من حيث المهارة والمعلومات.

خاتمة:

إن إصلاح التعليم العالي في الجزائر الذي تبنى نظام **LMD** كنظام عالمي، جاء يحمل في طياته تطلعات كبيرة ترمي إلى تحسين نوعية وجودة التعليم العالي خاصة في ظل عصر العولمة والتطور التكنولوجي الذي يفرض المنافسة في امتلاك المعرفة، واذا كان هذا النظام قد حقق نتائج مهمة في الدولة المتقدمة، فإن **نتائج** تطبيقه في الجزائر ما زالت تطرح اشكالات واسعة خاصة في عدم ملائمته مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي، وكذا وجود فجوة كبيرة بين محتواه النظري واجراءات تطبيقه في الواقع، وغيرها من المشاكل والعقبات التي تعترض تطبيق نظام **LMD** في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر والتي يعود مردها في الأصل إلى غياب الثقافة التنظيمية القوية والفعالة، ومن أجل إعطاء الدفعة القوية لنجاحه وتوفير الأرضية الصالحة للتطبيق الفعال لمختلف أسسه نقدم مجموعة من **التوصيات**، والتي تتمثل فيما يلي:

– ترسيخ ثقافة تنظيمية ذات قيم ومبادئ تشجع على التبني الناجح لنظام **LMD**، وأهمها التخلي عن العقليات التي ترفض كل ما هو جديد، كما يجب دعم كل ما يحفز على التغيير لأن الخروج عن المألوف أمر غير مرغوب مهما كان نافعاً؛

– توفير البنية التحتية القوية المستندة على الدعامة الأساسية التي تهيئ ظروف التكوين وتسهله وتشجعه، سواء من حيث توفر المناخ العام الذي يحفز الأسرة التكوينية من طلبة وأساتذة وإداريين، وكذا المجتمع المحلي بمؤسساته المختلفة باعتباره شريك في العملية التعليمية؛

– ضرورة إحاطة نظام **LMD** بإستراتيجية اتصال فعالة ترفع اللبس وتزيل الغموض في كل الجوانب، مع ضرورة تغيير الذهنيات كون أن النظام القديم مازال مرسخاً في أذهان الطلبة والأساتذة ما يعيق فعلاً تجسيد **LMD**؛

– اعتماد طرائق بيداغوجية تتمحور حول إشراك الطالب في بناء مسار تكوينه وإنجاز مشروعه المهني، بحيث يكون الطالب عنصراً فاعلاً في العملية التعليمية، ويقتضي هذا التغيّر الجوهري بالضرورة، إصلاحا عميقا لمضامين التعليم وطرائق التعلّم، مع ضرورة تنويع وتكثيف وسائل التعليم مع الحرص على إدخال التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال؛

– توفير التدريب اللازم لأعضاء هيئة التدريس لممارسة المستحدثة في التدريس، وتوجيه الطلاب في الوقت نفسه إلى أسلوب التعليم الذاتي؛

– تكثيف جهود كل مكونات منظومة التعليم العالي وانخراطها الفعلي في مسار هذا الإصلاح حتى ترقى الجامعة الجزائرية الى مصاف مؤسسات التعليم العالي العالمية الكبرى.

قائمة المراجع:

1. بداري كمال وآخرون، **ضمان الجودة في قطاع التعليم العالي إعداد وإنجاح التقييم الذاتي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.
2. بداري كمال، عبد الكريم حرز الله، **ل م د مصدر تقوية البيداغوجيا النشطة**، مداخلة مقدمة ضمن أعمال اليوم الدراسي كيف ننجح في الانتقال من الثانوية إلى الجامعة، الديوان الوطني للتربية والتكوين، جامعة المسيلة، الجزائر، يوم 13 ديسمبر 2008.
3. بن عيشاوي أحمد، **التعلم الجامعي في الجزائر وتحدّيات التنمية المحلية**، ورقة علمية مقدّمة للملتقى الوطني الأول حول تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لسوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية، جامعة الجلفة، 2010.
4. بوساحة نجاة، **إشكالية إنتاج المعرفة في الجامعة الجزائرية مقاربة سوسيولوجية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012.
5. تواتي عبد القادر، **تحديات وعقبات تواجه إصلاح التعليم العالي ونظام ل.م.د في الجزائر**، أعمال اليوم الدراسي حول إصلاحات التعليم العالي والتعليم العام: الراهن والآفاق، جامعة مولود معمري بتيزي وزو، كلية الآداب واللغات، 22 أفريل 2013 بجامعة البويرة، الجزائر.
6. حفيظة يحياوي، **تطبيق نظام ل م د في الجامعة الجزائرية قسم اللغة والأدب العربي بجامعة البويرة**، مداخلة تدخل ضمن اليوم الدراسي حول إصلاحات التعليم العالي والتعليم العام: الراهن والآفاق، مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، جامعة مولود معمري –تيزي وزو- كلية الآداب واللغات، يوم 22 أفريل 2013 بجامعة البويرة.
7. زين الدين بروش، يوسف بركان، **مشروع تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر -الواقع والآفاق-**، المؤتمر العربي الثاني الدولي لضمان جودة التعليم العالي، 2012.
8. سعدان شبايكي، **الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتطبيق نظام التعليم العالي ل م د**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، الجزائر، العدد5، 2011.
9. قموح عبد المجيد، مجلة **صدى الكليات**، المديرية الفرعية للنشاط العلمي والثقافي والرياضي، جامعة منتوري، قسنطينة، العدد 19/ 16 ماي 2008.
10. مختار عيواج، **التكامل بين مخرجات نظام LMD ومتطلبات سوق العمل في الجزائر**، المؤتمر الدولي الثالث حول تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام والخاص، 28 أفريل- 1 ماي، 2014، الأردن.
11. معوض صلاح الدين إبراهيم، **المناخ المؤسسي السائد في إدارة التعليم الجامعي دراسة ميدانية لجامعة المنصورة**، التعليم الجامعي في الوطن العربي، الكتاب السنوي في التربية وعلم النفس، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1987.
الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد (جمهورية مصر العربية)، **دليل تقويم واعتماد الجامعات**، متاح على الموقع:
http://www.naqaae.org/main/pdf/uni/manuals/universities_accreditation_manual.pdf
12. http://fd.univ-boumerdes.dz/archives/lmd.pdf
13. http://fsssh.univ-skikda.dz
14. **Note d'orientation relative à la mise en œuvre de la réforme des enseignements supérieurs**, 07/09/2001, PP1-3.